أخبار الخليج
العدد (17641) – السنة الحادية والخمسون – السبت 26 محرم 1448هـ – 11 يوليو 2026م

لماذا تصدر الشرق الأوسط أجندة قمة «الناتو» في أنقرة؟

بقلم: عبدالرحيم شلبي ○

ربما تُذكر قمة أنقرة مستقبلاً ليس بسبب ما صدر عنها من قرارات تخص حلف الناتو فحسب، بل لأنها كشفت عن تحول لافت في جدول أعماله. ورغم نجاح القمة في إعادة تأكيد وحدة الحلف، والالتزام الأمريكي به، وتعزيز قدراته الدفاعية، فإن الشرق الأوسط احتل مساحة غير مسبوقة من أجندتها، حتى بدا في بعض لحظاتها منافساً، إن لم يكن متقدماً، على بعض القضايا التقليدية التي اعتادت أن تتصدر اجتماعات الحلف.

ومن هنا يبرز سؤال يتجاوز تفاصيل القمة نفسها: ماذا تعني قمة أنقرة بالنسبة إلى التوازنات الإقليمية التي بدأت تتشكل في المنطقة؟

لم يكن ذلك مجرد انطباع، بل انعكس بوضوح في الموضوعات التي هيمنت على المناقشات، فبدلاً من أن تنحصر القمة في القضايا التقليدية للحلف، مثل الحرب في أوكرانيا، ومستقبل الردع الجماعي، والإنفاق الدفاعي، امتدت المناقشات إلى إيران، وأمن الملاحة في مضيق هرمز، واستقرار الخليج، وشرق المتوسط، بما عكس إدراكاً متزايداً بأن أمن أوروبا لم يعد ينفصل عن أمن الشرق الأوسط. كانت إيران أولى الدول التي انعكست عليها مخرجات قمة أنقرة. فقد انهارت التهدئة القصيرة التي أتاحتها تفاهمات إسلام آباد عقب الهجمات التي شنتها إيران بالطائرات المسيّرة والصواريخ على السفن التجارية في مضيق هرمز، وما تبعها من ضربات أمريكية واسعة استهدفت عشرات المواقع العسكرية الإيرانية.

في أنقرة، جاء خطاب الرئيس الأمريكي دونالد ترامب ليؤكد أن واشنطن لم تعد تنظر إلى تلك التهدئة باعتبارها إطاراً قائماً، بل باعتبارها مرحلة انتهت، مع تصعيد غير مسبوق في لهجته تجاه القيادة الإيرانية، وإعلانه أن الوقت لم يعد مناسباً لمواصلة التعامل معها بالأساليب الدبلوماسية التقليدية. ومع ذلك فإن التصعيد العسكري والتشدد في الخطاب السياسي لا يعنيان بالضرورة نهاية المسار الدبلوماسي.

إن التاريخ الأمريكي حافل بالتفاوض من موقع القوة، واستخدام الضغوط العسكرية والاقتصادية لتحسين شروط التفاوض، لا لاستبعاد التفاوض ذاته. وما يعزز هذا الاستنتاج أن الرئيس ترامب، رغم لهجته الحادة تجاه القيادة الإيرانية، أوضح أن ذلك لا يعني بالضرورة توقف الاتصالات، تاركاً الباب مفتوحاً أمام استمرارها عبر مبعوثيه إذا ما توافرت الظروف المناسبة.

ومن هذا المنظور، قد يكون ما شهدته أنقرة تعليقاً للمسار السياسي أكثر منه إلغاءً له، في انتظار أن تفرض موازين القوى الجديدة شروطاً مختلفة لأي حوار محتمل.

أما تركيا، فقد خرجت من القمة بمكسب سياسي ودبلوماسي لا يمكن تجاهله. فمجرد استضافة أنقرة لهذا الاجتماع في ظل هذه الظروف الإقليمية المضطربة منحها موقعاً متقدماً في المشهد، وجاءت الإشارات الإيجابية التي وجهها الرئيس الأمريكي دونالد ترامب إلى الرئيس رجب طيب أردوغان لتعزز الانطباع بأن العلاقات بين البلدين تتجه نحو مرحلة أقل توتراً وأكثر تعاوناً.

غير أن ذلك لا ينبغي تفسيره باعتباره مكسباً تحقق بالضرورة على حساب قوى إقليمية أخرى، وإن كان من المحتمل أن تنظر إليه إسرائيل باعتباره تطوراً قد يقلص من هامش تميزها النسبي في علاقتها الاستراتيجية مع واشنطن. أما إسرائيل، فقد تجد في التطورات التي أعقبت قمة أنقرة فرصة لتوسيع هامش حركتها العسكرية، ولا سيما تجاه ما تبقى من القدرات الصاروخية والعسكرية لحزب الله، مستفيدة من انشغال إيران بالضغوط الأمريكية المباشرة، ومن قبول أمريكي ضمني، وذلك رغم الاتفاق الأمني الأخير مع لبنان.

غير أن هذه المكاسب، إذا تحققت، تظل ذات طبيعة عملياتية وعسكرية، ولا ينبغي الخلط بينها وبين إعادة تشكيل موازين القوى السياسية في الإقليم، وهي عملية أوسع وأكثر تعقيداً من نتائج أي مواجهة عسكرية منفردة. أما دول الخليج فتجد نفسها أمام معادلة أكثر تعقيداً. فمن ناحية يعزز الحضور العسكري الأمريكي المكثف أهمية الردع في مواجهة أي تصعيد إيراني. ومن ناحية أخرى تصبح أكثر عرضة لأن تتحول إلى ساحة للردود والاعتداءات، سواء عبر استهداف المنشآت الحيوية، أو البنية التحتية للطاقة، أو الممرات البحرية.

ومن ثم فإن أي تصعيد جديد لن يضع أمن الخليج وحده على المحك، بل سيطول أسواق الطاقة العالمية وحركة التجارة الدولية، بما يمنح دول الخليج دوراً محورياً في أي مساع لاحتواء الأزمة ومنع انزلاقها إلى مواجهة إقليمية أوسع.

أما مصر، فتبدو معنية أكثر من غيرها بالحيلولة دون انزلاق المنطقة إلى مواجهة مفتوحة. فهي، بحكم موقعها الجغرافي، ومسؤولياتها الإقليمية، وعلاقاتها المتوازنة مع مختلف الأطراف، تظل أحد أهم ركائز الاستقرار في الشرق الأوسط. وفي الوقت نفسه فإن أي اضطراب طويل الأمد في الخليج أو البحر الأحمر ستكون له انعكاسات مباشرة على الاقتصاد المصري، في مقدمتها حركة الملاحة في قناة السويس وأسواق الطاقة. ومن ثم، فإن مصلحة القاهرة تكمن في احتواء التصعيد، والحفاظ على توازن إقليمي يتيح معالجة الأزمات بالحوار كلما أمكن، وبالقوة الرادعة عند الضرورة.

ولعل من أهم ما كشفت عنه قمة أنقرة أن إدارة أزمات الشرق الأوسط لم تعد قاصرة على التفاعلات الثنائية أو التحالفات التقليدية، وإنما أصبحت تتطلب تعاوناً أوثق بين القوى الإقليمية الرئيسية القادرة على الجمع بين الثقل السياسي، والقدرات العسكرية، والوزن الاقتصادي، والقدرة على الحوار مع مختلف الأطراف. وفي هذا السياق تبرز أهمية الإطار الذي يضم مصر، والسعودية، وتركيا، وباكستان، ليس بوصفه تحالفاً موجهاً ضد أحد، وإنما باعتباره آلية إقليمية مرشحة للمساهمة في احتواء الأزمات، ومنع تحولها إلى صراعات مفتوحة، وتعزيز الاستقرار الإقليمي كلما توافرت الإرادة السياسية لذلك.

وهكذا، لم تكن أهمية قمة أنقرة فيما صدر عنها من قرارات أو بيانات فحسب، بل فيما كشفته من تحولات أعمق في البيئة الاستراتيجية المحيطة بالشرق الأوسط.

فقد أكدت أن أمن المنطقة لم يعد شأناً إقليمياً صرفاً، بل أصبح جزءاً لا يتجزأ من معادلات الأمن الجماعي لحلف الناتو، وأن توازنات الإقليم باتت تؤثر مباشرة في حسابات القوى الدولية.

غير أن المحافظة على هذه التوازنات، ومنع انزلاقها إلى مواجهات أوسع، لن يكون مسؤولية القوى الكبرى وحدها، بل سيتوقف أيضاً على قدرة القوى الإقليمية الرئيسية على الاضطلاع بدور أكثر فاعلية في إدارة الأزمات واحتواء التصعيد. ولعل هذه هي الرسالة الأبعد مدى التي حملتها قمة أنقرة، وهي أيضاً التحدي الأكبر الذي سيواجه الشرق الأوسط في المرحلة المقبلة.

○ كاتب وسفير سابق.

عالم يتغير

من يدير الرياضة العالمية؟!

فوزية رشيد

○ كما أن هناك شبكة معقّدة من مراكز القوى العالمية تدير العالم، وتتوزع بين النخب الاقتصادية والمؤسسات المالية الدولية والشركات التكنولوجية الكبرى، والتكتلات غير الرسمية، التي تدير مؤتمرات سنوية مغلقة تجمع نخبة من أصحاب القرار السياسي والاقتصادي والإعلامي، بل حتى كل ما يتعلق بالصحة والبيئة وغيرها مثل (مجموعة بيلدر بيرغ) كمثال إلى جانب «الشركات العملاقة» وصناديق الاستثمار وأهمها (بلاك روك BLACKRock) و(فانجارد Vanguard) التي تدير (تريليونات الدولارات)، ما يمنحها نفوذاً هائلاً في توجيه الاقتصادات العالمية، والسياسات الدولية وما يتعلق بكل الشؤون الدولية والعالمية! فإن كرة القدم كمجال استقطاب دولي الذي يدار من الاتحاد الدولي لكرة القدم (الفيفا) والحديث هنا عن مونديال 2026، فإن هذا الاتحاد الدولي تتشابك أيضاً مصالحه مع إمبراطورية مالية تُدار خلف الكواليس ومكاتب مراهنات تنشط مع المونديالات العالمية والفعاليات الرياضية الكبرى! ليطرح سؤال نفسه: هل الرياضة العالمية رياضة فعلاً أم تجارة أم سياسة؟!

○ هذه الخلفية توضح كمثال ما أشار إليه الكثير من المراقبين حول مباراة مصر والأرجنتين، التي لعبت مصر بلاعبيها وحارس مرماها مباراة بطولية حافظت فيها على الفوز حتى الدقيقة 80 بنتيجة 2 لمصر مقابل صفر للأرجنتين رغم وجود ميسي! لتنقلب الصورة تماماً في الدقائق العشر الأخيرة، بتحيّز من الحكم الفرنسي (فرانسوا ليتكسييه)! حيث تحولت صفارته إلى سلاح حرب لإحباط المنتخب المصري معنويا ونفسياً، سواء بإلغاء هدف صحيح للاعب «مصطفى زيكو»! أو إشهار البطاقة الحمراء للكابتن «سعفان الصغير» أو عبر عشوائية إشهار البطاقات الصفراء للاعبي مصر، ما أربك الفريق المصري في الدقائق الأخيرة! وحيث التحليلات أشارت إلى أن ما كان يدور في خلف الكواليس هو مسألة إدارة مكتب المراهنات (50 مليار دولار)، كانت تصب في الرهان على الأرجنتين وعلى اللاعب «ميسي»! ومن ثم خروج الأرجنتين كان سيمثل (زلزالاً مالياً) بحسب التقارير الرسمية الصادرة عن كبرى شركات تحليل البيانات الرياضية في العالم مثل (SPORT RADAR) و(STATS PERFORM) ولذلك كان لا بد من خسارة مصر وفوز الأرجنتين!

○ الذي يهمنا هنا في هذا المقال هو أن الرياضة حالها حال كل العناوين الدولية الكبرى مثل الاقتصاد والمال والإعلام والثقافة والغذاء والدواء تدار بدورها من (مافيات كبيرة)، و«الفيفا» شريك رسمي في البيزنس! ما يحوّل الرياضة إلى تجارة من نوع آخر على المستوى العالمي! وفي التجارة تحكم المال وليس الأخلاقيات الرياضية! أو الإنسانية أو النزاهة!

○ ولأن الحديث في هذا المجال يطول، واهتمامي ينصب هنا على «المافيات» التي تدير الرياضة العالمية كما تدير غيرها من شؤون دولية أخرى!، وتفسد من ثم هنا روح الرياضية وأخلاقياتها، فإن الغضب الشعبي والعالمي حول مباراة مصر والأرجنتين هو غضب ضد الفساد والمحاباة والانحياز والعنصرية! وكلها يلاحق رئيس «(الفيفا» جياني إنفانتينو) في نسخة مونديال 2026 كما قبلها! إلى جانب ما يلاحق الحكام المتورطين في لعبة «المافيا الرياضية الدولية»! وعلى سبيل المثال لتوضيح عدم النزاهة ما انفجر من أزمة بعد إلغاء إيقاف المهاجم الأمريكي «بالوغون» الذي أخذ كارتاً أحمر، وبتلفون مباشر من الرئيس الأمريكي «ترامب» تم إلغاء قرار طرده! وهذا بحدّ ذاته يعتبر فضيحة كبرى في المونديال!

○ كل ذلك وأحداث كثيرة أخرى سابقاً أفقد جماهير الرياضة الثقة في عدالة المونديال والألعاب، حين يتداخل المال أو السياسة أو العنصرية مع نتائجها! إلى جانب ما تخلقه البورصات والمراهنات المليارية من تأثيرات تملكها «مافيا الرياضة» على الملاعب الدولية!

ومن الواضح أن المافيات والشركات الكبرى والمؤسسات المالية والاقتصادية هي التي تدير عالم اليوم بما فيه عالم الرياضة، وبأسلوب لا لا يعبأ بالأخلاقيات أو الضمير أو الإنسانية، وإنما كل اهتمامها ينصب على المال والمال وحده! وبهذا يعيش العالم أزمة أخلاقية عميقة وحقيقية في كل المجالات!

تطلعات أمريكية للمستقبل بعد مرور 250 عاما على التأسيس

بقلم:
محمد المنشاوي ○

تزامنا مع احتفال الأمريكيين بالذكرى الـ250 لتأسيس دولتهم رسميا عام 1776، الذي منحهم استقلالا عن التاج البريطاني، جدد المفكرون والمؤثرون الأمريكيون دعوتهم لضرورة استمرار المغامرة الأمريكية، التي بلغت حدودها القصوى الاقتصادية والتكنولوجية والعسكرية خلال السنوات الأخيرة، ما منح واشنطن دورا محوريا مهيمنا على الشؤون الدولية بمختلف أركانها.

ورصد عدد من المفكرين ما يحلم به الأمريكيون عند أو قبل الاحتفال بالذكرى الـ300 لتأسيس جمهوريتهم بعد 50 عاما، وتحديدا عام 2076، وذلك بعيدا عن الشؤون السياسية المباشرة.

والتقى أغلب الأمريكيين حول ثلاثة أحلام أو تطلعات طموحة عكست رغبتهم في المزيد من الرفاهية والثروة والصحة؛ رفاهية في الوصول إلى سيارات تطير، والثروة في استغلال واستيطان القمر واستثمار ثرواته، والصحة بالعيش مائة عام أو يزيد.

يُعد الطيران بالسيارات حلما طالما دغدغ خيال الأمريكيين، وكان هذا السيناريو بمثابة نكتة قبل أعوام، وسخر الكثير من صناع السينما من الفكرة في أفلامهم. إلا أنه بعد التطور التكنولوجي الهائل والسريع، لا يستبعد عدد من أباطرة «وأدي السيليكون» –قلب التكنولوجيا الأمريكية النابض– أن يتم تقديم هذا الاختراع للمواطنين خلال عشرين عاما أو أقل.

يبدو أن الأمر لم يعد صعبا أو مستحيلا أمام اختراع سيارات تطير، لكن التعقيدات والصعوبات تتعلق بسرعة هذه السيارات، ودرجة ارتفاعها عن سطح الأرض (الشوارع)، وهل ستسير أم ستطير فقط فوق الشوارع والطرق السريعة المخصصة حاليا للسيارات والحافلات على الأرض؟ وكيف سيتم تقنين صلاحيات السائق (الطيار)؟ وهل سيربك ذلك حركة الطائرات والمسيرات التجارية وكيف؟

يرى أغلب الأمريكيين أن معجزة السيارات الطائرة أقل كثيرا في تعقيداتها ولوجستياتها من مد سكة حديد للقطارات عبر الجبال أو تحت البحار، ويؤمنون أنه بعد توصل صناع التكنولوجيا إلى تطبيقات الذكاء الاصطناعي التي لم يتخيل بشر قبل عامين أو ثلاثة أعوام الوصول إليها، فمن الحق الجموح والتفكير في السيارات الطائرة كي تحل مشكلة التنقل والاختناقات المرورية التي تسببها السيارات التقليدية أو الكهربائية، التي تزداد وطأتها مع زيادة السكان المستمرة، وارتفاع نسب ممتلكي السيارات، وعدم استيعاب البنية التحتية في أغلب دول العالم لهذه السيارات بالسرعة المطلوبة. ويتساءل الكثير من الأمريكيين: متى يصبح الانتقال من هنا إلى هناك أسرع وأكثر حرية، من دون الحاجة إلى انتظار إشارات المرور الخضراء؟

في عام 1969، شاهد الأمريكيون رائدي فضاء يمشيان على سطح القمر بعد وصول مركبة «أبولو»، ما دفعهم إلى الحلم بقرب صعود الكثير منهم إلى القمر الجميل. إلا أنه بعد مرور أكثر من نصف قرن لم يتم تحقيق أي اختراقات كبرى في استكشاف القمر واختبار إمكانية استيطانه واستغلاله.

سبقت السينما –كما هو دوما– خيال المبدعين والعلماء، وصورت القمر كمكان يمكن الاستفادة منه ومن ثرواته المعدنية، بل صورت إمكانية العيش فوق سطحه وبناء منازل ومدن والترحيب بأطفال يولدون بعيدا عن كوكب الأرض. ومع ما يقوم به رجل الأعمال إيلون ماسك وغيره من منافسيه لاستكشاف الفضاء، لم يعد القمر مكانا بعيدا كما كان يتصور البشر.

على مدار 250 عاما من تاريخهم دأب الأمريكيون على توسيع رقعة بلادهم ومد حدودها بطرق شرعية وغير شرعية. ومع ما يبدو كفشل في الاستحواذ على جزيرة جرينلاند، لم يعد الذهاب والتمدد نحو القمر سيناريو بعيدا عن حسابات الاستراتيجيين والعسكريين، وخاصة في ظل سباق مستمر مع الصين على الريادة والهيمنة في عالم الغد.

تتنافس حاليا شركتا «سبيس إكس» و«بلو أوريجين» (المملوكة لمؤسس شركة أمازون) على الوصول أولا إلى القمر، مدفوعتين برغبة مالكيهما إيلون ماسك وجيف بيزوس في تضخيم ثرواتهما المتضخمة بالفعل. ومنذ تأسيس الجمهورية الأمريكية قبل 250 عاما كانت الأموال والضرائب والرغبة في جمع المزيد من الثروات من العوامل الأساسية التي دفعت إلى ثورة الأمريكيين على التاج البريطاني. ومنذ ذلك الوقت أصبح مقدسا لدى العقل الجمعي الأمريكي أن هناك مكانا أبعد وأصعب يمكن الوصول إليه واستغلال ثرواته.

وبعدما ضاقت الأرض عليهم بعد الوصول والسيطرة على الأراضي الواقعة بين المحيطين الأطلنطي والهادئ وما بهما من ثروات، أصبح الذهاب إلى القمر خيارا عمليا للتحدي المتمثل في البحث عن المزيد من الثروات، والانفراد بتطبيق الهيمنة التكنولوجية في مجال جديد وبعيد.

ولم يكتف الأمريكيون بمشاهدة شركاتهم تتسابق نحو الوصول أولا إلى سطح القمر، بل يخطط ويحلم بعضهم بالذهاب إلى هناك وبدء حياة جديدة في عالم جديد كما فعل أسلافهم.

وكان الحلم الثالث هو الأغرب، إذ لا يرتبط بتراكم المزيد من الثروة أو بتسهيل الاستمتاع بالحياة، بل يرتبط بالحياة ذاتها ومدتها. يحلم الأمريكيون بالمزيد من سنوات العمر، ويريدون أن يصبح احتفال الكثير منهم بعيد ميلاده الـ100 هو الشيء العادي وليس الاستثنائي كما هو اليوم.

ويرى الكثير من العلماء والمفكرين أنه مع التطور التكنولوجي السريع تحدث أمام أعيننا ثورة في طرق مكافحة أمراض الشيخوخة، وأمراض القلب، والسرطان، والخرف. وطبقا لشهادة خبير أمريكي يعمل في مجال تطوير الدواء، فإن ما كان يحتاج إلى 6 أشهر من التجارب لمقارنة البيانات الطبية ومضاهاتها لتطوير عقار ما قبل سنتين، أصبح يحدث الآن في أقل من 6 أيام.

من هنا يسهم الذكاء الاصطناعي في خدمة أهداف طبية متنوعة تصب في النهاية في الوصول إلى متوسط عمر يقترب –إن لم يتخطَ– المائة عام قبل حلول عام 2076. وبالطبع، لهذا الحلم تداعيات اجتماعية واقتصادية وسياسية متنوعة، وبعضها كارثي، إلا أن رغبة البشر في المزيد من سنوات العمر لن توقفها أي تحفظات أو محاذير.

على مدار العقود الأخيرة نجح البشر في تمديد متوسط العمر من 40 عاما إلى أكثر من 70 عاما في الكثير من دول العالم. فهل ينجح الأمريكيون في حلم القفز بمتوسط العمر ليصبح 100 عام؟ لا نعرف بعد، لكن قد نعيش ونرى بأنفسنا!

○ كاتب صحفي متخصص في الشؤون الأمريكية.

هل تعيد أوروبا النظر في علاقتها مع إسرائيل؟

بقلم: د. رمزي عودة ○

شهد الموقف الأوروبي من القضية الفلسطينية خلال السنوات الأخيرة تغيرات ملحوظة، إلا أن حرب الابادة على قطاع غزة منذ السابع من أكتوبر 2023 وما رافقها من تصعيد واسع في الضفة الغربية المحتلة دفعت هذا التغير إلى مستويات أكثر عمقاً. فبعد سنوات طويلة انحصر فيها النقاش الأوروبي في انتقاد الاستيطان أو بعض ممارسات الاحتلال، بدأت أصوات سياسية ودبلوماسية أوروبية تتناول طبيعة النظام الذي يحكم العلاقة بين الإسرائيليين والفلسطينيين بصورة أكثر مباشرة.

ومن أبرز مظاهر هذا التحول تزايد استخدام مصطلح «الفصل العنصري» أو «الأبارتهايد» في النقاشات السياسية الأوروبية، وهو مصطلح ظل سنوات طويلة خارج حدود الخطاب الرسمي أو شبه الرسمي في أوروبا. واليوم لم يعد الحديث عنه مقتصراً على المنظمات الحقوقية أو الأوساط الأكاديمية، بل أصبح حاضراً في تصريحات ومواقف شخصيات سياسية تتبوأ مواقع متقدمة في عدد من الدول الأوروبية.

وفي هذا السياق أثارت تصريحات مسؤولة السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي كايا كالاس اهتماماً واسعاً بعدما شبّهت معاملة الفلسطينيين بالنظام الذي كان قائماً في جنوب إفريقيا خلال حقبة الفصل العنصري. ورغم أن هذه التصريحات لا تمثل موقفاً رسمياً للاتحاد الأوروبي، فإن أهميتها تكمن في صدورها عن شخصية تشغل أعلى موقع دبلوماسي أوروبي، وهو ما يعكس تغيراً في طبيعة النقاش داخل المؤسسات الأوروبية. كما برزت في إسبانيا مواقف مشابهة، حيث اعتبر رئيس الوزراء بيدرو سانشيز أن بعض التشريعات والسياسات الإسرائيلية تمثل خطوة إضافية في اتجاه تكريس واقع شبيه بالفصل العنصري. وترافق ذلك مع مواقف أكثر وضوحاً داخل الأقاليم الإسبانية، كان أبرزها قرار برلمان كاتالونيا اعتبار السياسات الإسرائيلية تجاه الفلسطينيين شكلاً من أشكال الفصل العنصري، في خطوة غير مسبوقة على مستوى البرلمانات الأوروبية. ولم يقتصر الأمر على إسبانيا وحدها، إذ شهد البرلمان الأوروبي خلال السنوات الأخيرة تزايداً في عدد النواب الذين يستخدمون هذا الوصف عند الحديث عن الواقع القائم في الأراضي الفلسطينية المحتلة، كما وقّع مئات البرلمانيين الأوروبيين رسائل دعت إلى التعامل بجدية مع التقارير الحقوقية الدولية التي تتحدث عن وجود تمييز مؤسسي ومنهجي ضد الفلسطينيين. تكمن أهمية هذه التطورات في أنها تعكس تحولاً يتجاوز مجرد انتقاد سياسات محددة إلى طرح تساؤلات حول طبيعة النظام الصهيوني القائم بأكمله. فحين تنتقل النقاشات من الاعتراض على بعض الممارسات إلى مساءلة البنية السياسية والقانونية التي تنتجها، فإن ذلك يفتح الباب أمام مقاربات جديدة في التعامل الدولي مع القضية الفلسطينية. وتُظهر تجربة جنوب إفريقيا أن التحولات الكبرى في مواقف المجتمع الدولي لا تبدأ عادة بإجراءات العقوبات أو المقاطعة، بل تبدأ بتحول أخلاقي وسياسي يجعل استمرار التعامل مع النظام المنبوذ أمراً يصعب الدفاع عنه أمام الرأي العام. وعندما يتسع هذا التحول وتتزايد الجهات التي تتبناه، تصبح الإجراءات السياسية والاقتصادية اللاحقة أكثر قابلية للطرح والتنفيذ.

من هنا، لا يقتصر السؤال المطروح اليوم على مدى صحة استخدام مصطلح الأبارتهايد لوصف السياسات الإسرائيلية، بل يمتد إلى ما يمكن أن يترتب على هذا الوصف من نتائج سياسية وقانونية في المستقبل. فإذا كانت قطاعات متزايدة من النخب السياسية الأوروبية باتت تنظر إلى الواقع القائم من هذه الزاوية، فإن ذلك قد ينعكس تدريجياً على طبيعة العلاقات الأوروبية الإسرائيلية وعلى مستوى التعاون السياسي والاقتصادي بين الطرفين.

ولا شك أن أي تحول من مستوى الخطاب إلى مستوى السياسات الفعلية سيواجه عقبات عديدة، فالعلاقات بين أوروبا وإسرائيل ترتبط بشبكة واسعة من المصالح الاقتصادية والأمنية والاستراتيجية. ومع ذلك، فإن التاريخ السياسي يبين أن الأنظمة تفقد تدريجياً قدرة حلفائها على الدفاع عنها عندما تتراجع شرعيتها الأخلاقية في نظر الرأي العام والمؤسسات المؤثرة.

لذلك، فإن أهمية المواقف الأوروبية الأخيرة لا تكمن فقط فيما تقوله بشكل مباشر، وإنما فيما تكشفه من تغير متدرج داخل البيئة السياسية الأوروبية نفسها. فالنقاش الذي كان يُعد قبل سنوات قليلة هامشياً أو غير مقبول سياسياً، أصبح اليوم جزءاً من الجدل الدائر داخل البرلمانات والحكومات والمؤسسات الأوروبية.

غير أن الفلسطينيين لا ينبغي أن يكتفوا بمتابعة هذا التحول أو التعويل عليه وحده، بل عليهم العمل على توظيفه في مسارات قانونية وسياسية أكثر فاعلية. ومن هنا تبرز أهمية الانتقال من التركيز على الجدل النظري حول توصيف إسرائيل كدولة فصل عنصري إلى التركيز على السياسات والممارسات الملموسة التي يتعرض لها الفلسطينيون يومياً. فثمة مجال واسع للتحرك القانوني أمام المحاكم الأوروبية والمحاكم الوطنية في الدول الأوروبية، من خلال رفع قضايا تتعلق بالتمييز الممنهج والانتهاكات الواقعة على الفلسطينيين.

وتشمل هذه الانتهاكات، على سبيل المثال، اعتداءات المستوطنين على القرى الفلسطينية تحت حماية قوات الاحتلال، وتطبيق منظومتين قانونيتين مختلفتين على الفلسطينيين والمستوطنين، وإغلاق المدن والقرى الفلسطينية، ومصادرة الأراضي، وغيرها من الممارسات التي وثقتها منظمات حقوقية دولية عديدة.

إن تراكم هذه المسارات القانونية قد يدفع، بصورة تدريجية، عدداً متزايداً من الدول الأوروبية إلى الانتقال من موقع المراقب أو المحايد إلى موقع أكثر انخراطاً في مساءلة إسرائيل سياسياً وقانونياً. كما أن الحكومات الأوروبية ستجد نفسها مع مرور الوقت أمام ضغوط داخلية متزايدة للحفاظ على انسجام سياساتها الخارجية مع المبادئ التي تعلن التزامها بها في مجالات حقوق الإنسان وسيادة القانون.

○ كاتب من فلسطين.